الأمم المتحدة

A/HRC/13/44

الجمعية العامة

Distr.: General
15 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقريرا المفوضية السامية والأمين العام

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام* **

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

** تقيداً بالقواعد التي وضعتها الجمعية العامة بشأن الحد من عدد الصفحات، تُعمَّم المرفقات كما وردت، باللغة التي قُدِّمت بها فقط.

(A) GE.10-10267 310310 060410

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

يُقدَّم هذا التقرير وفقا لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة.

ويتناول هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والتعاون بين المؤسسات الوطنية والآليات الدولية حقوق الإنسان.

ويبرز التقرير بصفة خاصة أهم الإنجازات والتحديات والأولويات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[(١)]. كما يتناول التقرير الأنشطة التي قامت بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بمسائل مواضيعية، كالسلم والعدالة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والهجرة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتغير المناخ[(٢)].

(١) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن المبادرات والمساعدة المقدمة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالرجوع إلى تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/64/320).

(٢) تنشر الوثائق ذات الصلة في الموقع www.nhri.net.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٤
ثانياً –	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢-٧٣	٤
	ألف- الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية	٧-٤٤	٥
	باء – دعم المفوضية للمبادرات الإقليمية	٤٥-٦٤	١١
	جيم- دعم المفوضية للمبادرات الدولية	٦٥-٧٣	١٦
ثالثاً –	التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٧٤-٨٥	١٨
	ألف- مجلس حقوق الإنسان	٧٤-٧٧	١٨
	باء – الهيئات المنشأة بموجب معاهدات	٧٨-٨٠	١٩
	جيم- الإجراءات الخاصة	٨١-٨٣	٢٠
	دال – مؤتمر استعراض ديربان	٨٤-٨٥	٢٠
رابعاً –	التعاون فيما بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٨٦-٩٧	٢١
خامساً –	اجتماعات المائدة المستديرة بشأن مسائل مواضيعية	٩٨-١٠٧	٢٤
سادساً –	الاستنتاجات	١٠٨-١١٥	٢٦

Annexes

I.	Seventh Conference of African National Human Rights Institutions, Rabat, 3–5 November 2009 – Rabat Declaration	29
II.	Fourteenth Annual Meeting of the Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions, 3 to 6 August 2009, Amman, Jordan – APF Conference concluding statement	32
III.	Draft notes on the Fifth Conference of the Arab National Human Rights Institutions on “Elections in the Arab World and their Impact on Human Rights”, Amman, Jordan, 8–9 March 2009	36
IV.	Survey on national human rights institution	40

أولاً – مقدمة

١- يعرض هذا التقرير ما أُحرِز من تقدم منذ تقديم الأمين العام تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/54).

ثانياً – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢- تولي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مبادئ باريس) التي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار ١٣٤/٤٨، المرفق). كما تعمل المفوضية على زيادة التنسيق بين أعمال هذه المؤسسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتدعم زيادة مشاركة هذه المؤسسات في آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان. وتشجِّع المفوضية على تبادل أفضل الممارسات فيما بين هذه المؤسسات، وتدعم تعزيز شبكاتها الإقليمية وتيسِّر وصولها إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى الشركاء المعنيين الآخرين.

٣- وأثناء الفترة التي يتناولها التقرير، استمرت المفوضية في دعم بناء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان وزيادة فعالية هيئات هذه المؤسسات المعنية بالتنسيق الإقليمي. ومنذ عام ٢٠٠٨، استضاف برنامج زمالات المؤسسات الوطنية موظفين تابعين لمؤسسات وطنية حاصلة على اعتماد من الرتبة ألف، من دول مثل أستراليا وتوغو والسلفادور وجمهورية كوريا. ومكّن هذا البرنامج الزملاء من اكتساب المعارف والتجارب فيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما كان مفيداً للمفوضية، سواءً من حيث الخبرات الفنية أو من حيث تعزيز الصلات المباشرة مع موظفي المؤسسات الوطنية. وأصدرت المفوضية نداء جديدا للمرشحين لعام ٢٠١٠. وسيُختار، في إطار البرنامج، موظفون من المؤسسات الوطنية لا يتجاوز عددهم أربعة للعمل في قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية للمفوضية لفترة لا تتجاوز ١٢ شهرا.

٤- والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس هي مؤسسات أساسية للنظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان ونظيرات مهمات للمفوضية. ويمكنها أن تؤدي دوراً حاسم الأهمية في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ وهو دور يتزايد باعتراف المجتمع الدولي به. وركزت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على هذا الدور في الكلمة التي ألقتها في افتتاح المؤتمر العالمي التاسع للمعهد الدولي لأمناء المظالم المعقود في ستوكهولم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأشارت المفوضة السامية

إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عناصر حيوية لإطار وطني قوي لحماية حقوق الإنسان يتطلب أيضا سلطة قضائية مستقلة، وآليات رقابة برلمانية فعالة، وإقامة العدل بصورة منصفة، ومجتمعاً مدنياً حيوياً ووسائط إعلام حرة ومسؤولة.

٥- ومنذ عام ٢٠٠٣، تدير المفوضية على شبكة الإنترنت موقع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبعد التعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، جدّدت المفوضية العمل باتفاق الهبة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند المسؤولة عن إدارة هذا الموقع بالتعاون مع المفوضية منذ عام ٢٠٠٨. وتُبذل جهود لإعادة هيكلة الموقع وجعله أداة أكثر سهولة للاستعمال ويمكن الوصول إليها بشكل أيسر. ويرتبط الموقع بالصفحات الشبكية للمفوضية وللمؤسسات الوطنية ويتضمن معلومات عن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والقضايا القطرية والمواضيعية وعن أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية).

٦- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ أصدرت المفوضية نتائج أسفر عنها استقصاء عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتضمن تقريرا عن استنتاجات الاستبيان المرسل لتقييم الحالة الراهنة لهذه المؤسسات. وحدّد تحليل الردود التحديات وجوانب الضعف في هذه المؤسسات، ونقص التمويل الكافي والحاجة إلى المساعدة التقنية لبناء القدرات التنظيمية وقدرات إدارة الموارد، والاطلاع على النظام الدولي لحقوق الإنسان، وإقامة العلاقات مع الهيئات العامة والمجتمع المدني، والمتابعة الفعالة لتوصيات هذه المؤسسات من جانب حكومات البلدان الموجودة فيها. ويتيح الاستبيان تشخيصا للثغرات وتحديد مجالات تقديم المساعدة إلى هذه المؤسسات من جانب المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة وهيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية (للاطلاع على موجز التوصيات، انظر المرفق الرابع).

ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية

٧- يتم الاضطلاع بأنشطة المفوضية الهادفة إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، بشكل رئيسي، عن طريق قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية الذي يعمل بالتشاور مع الوحدات الأخرى التابعة للمفوضية بما فيها المكاتب الميدانية. واستمرت المفوضية في تقديم المشورة والمساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية وتقويتها عن طريق مكاتب المفوضية القطرية والإقليمية، والمستشارين في مجال حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين (بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وهيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية.

٨- ووضعت المفوضية برامج واتفاقات التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية في أفريقيا الوسطى

وآسيا الوسطى وشرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والجنوب الأفريقي، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهادي وغرب أفريقيا، وكذلك عن طريق مكتبين قطريين، هما مكتبا نيبال وأوغندا. وشمل التعاون التدريب على الرصد، والتحقيق، والإبلاغ عن حقوق الإنسان.

٩- وتقدَّم مشورة حسب الطلب فيما يتعلق بالأطر الدستورية أو التشريعية الخاصة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبطبيعة هذه المؤسسات ووظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها. كما يجري الاضطلاع بتحليلات مقارَنة، وتقييمات لاحتياجات التعاون التقني، والقيام ببعثات لصياغة المشاريع وتقييمها من أجل إنشاء هذه المؤسسات وتقويتها وفقاً لمبادئ باريس.

١٠- وأثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، قدمت المفوضية مشورةً إلى الاتحاد الروسي وإثيوبيا والأردن وأفغانستان وإندونيسيا وأوغندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبحرين والبرازيل وبليز وبوروندي وتركيا وتوغو وتونس وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وجورجيا وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزمبابوي وساموا وسري لانكا والسودان والسودان (جنوب السودان) وسيراليون وشيلي وطاجيكستان والعراق وغينيا وغينيا - بيساو والفلبين وفنلندا وقيرغيزستان والكاميرون وكمبوديا وكوت وديفوار والكونغو وليبيريا وليتوانيا وليسوتو ومالي وماليزيا وملديف ومنغوليا وموريتانيا وموريشيوس وناورو ونيبال والنيجر ونيجيريا وهولندا.

١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١١- تلقت المفوضية من حكومة هايتي، في عام ٢٠٠٨، مشروع قانون لإنشاء مكتب أمين مظالم وطني في هايتي. وعلّقت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مشروع القانون السالف الذكر. وقدّمت المفوضية المساعدة التقنية لحامية المواطن (أمينة المظالم)، التي عُيّنت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٢- وقدمت المفوضية الدعم التقني إلى بليز وشيلي بشأن إنشاء مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، في أعقاب توصيات قُدّمت لهما في إطار الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٣- وأسدى قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمكتب الإقليمي للمفوضية لأمريكا الجنوبية المشورة القانونية بشأن قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في شيلي. وصدق مجلس النواب على القانون في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأدخلت عليه رئيسة شيلي بعض التعديلات التي علّقت عليها المفوضية لكفالة امتثال المؤسسة الوطنية لمبادئ باريس. وصدر القانون في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأتاحت المفوضية المساعدة التقنية لإنشاء المؤسسة.

١٤- وقدمت المفوضية الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا للمشاركة في المؤتمر الرابع عشر والجمعية السنوية للاتحاد الإيبيري - الأمريكي لأمناء المظالم والدورة الثامنة للجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية للأمريكتين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعقودة بمدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الوطنية المعتمدة من الفئة ألف من إكوادور وباراغواي وبنما وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وفنزويلا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا.

٢- أفريقيا

١٥- نظمت المفوضية اجتماع مائدة مستديرة يومي ٢٩ و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويهدف الاجتماع إلى تشجيع أعضاء البرلمان على اعتماد مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وشمل المشاركون ستين برلمانيا وممثلا عن الحكومة وعن المجتمع المدني، فضلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من أوغندا وتوغو ورواندا والسنغال وكينيا. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والمفوضية تعليقات على مشروع القانون تناولت أوجه القصور، مثل عدم وجود ضمانات كافية تكفل استقلال المؤسسة الوطنية.

١٦- وعقب تقديم كل من المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في السودان مشورة قانونية تتعلق بتعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أقرت الجمعية التشريعية لجنوب السودان في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قانون لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان. وينص القانون على أن ولاية اللجنة تشمل الرصد والتحقيق وإسداء المشورة وأنشطة الدعوة.

١٧- وتسدي المفوضية المشورة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعلمية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، أرسلت المفوضية خطابات إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إثيوبيا وتشاد وتونس وجيبوتي والرأس الأخضر والسودان (جنوب السودان) وسيراليون وكوت ديفوار والكونغو ومالي وموريتانيا، تدعوها فيها إلى تقديم طلباتها إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية. وردّت تشاد وتونس وموريتانيا بالإيجاب فاستُعرضت طلباتها في دورة اللجنة الفرعية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٨- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩ قامت المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون، بتقديم الدعم للجنة حقوق الإنسان في سيراليون من أجل وضع مقترح مشروع لتنمية القدرات في مجال جمع التبرعات، قصد تنفيذ خطة عمل اللجنة التي مدتها ثلاث سنوات.

١٩- ونوقشت مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر في سياق أنشطة التدريب على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، التي نفذها المكتب الإقليمي للمفوضية للجنوب الأفريقي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأبدت المفوضية تعليقات على مشروع قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتتابع المفوضية عن كثب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المناقشات المتعلقة باعتماد هذا القانون.

٢٠- وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أقرت الجمعية الوطنية للسودان قانوناً لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في السودان المشورة والمساعدة بشأن مشروع القانون وخلال عملية التعيين.

٢١- وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أوفدت المفوضية بعثة تقييم مشتركة مع رابطة اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالفرنسية، من أجل مساعدة حكومة مالي على تنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل، المتعلقة بتعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي. ودعمت المفوضية تنظيم حلقة عمل في باماكو يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر لإفادة البرلمانيين عن كيفية تعميم مراعاة منظور مبادئ باريس في العملية التشريعية. واعتمد البرلمان القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أُجريت في كوناكري مناقشات مع السلطات والمجتمع المدني بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غينيا. وقدمت المفوضية معلومات مقارنة.

٢٣- وفي جمهورية تترانيا المتحدة نظمت المفوضية دورة تدريبية في مجال معايير حقوق الإنسان ومهارات الرصد لتسعة وعشرين من موظفي اللجنة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢٤- وفي ليبيريا، استمرت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشجيع الحكومة على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفي إسداء المشورة بشأن القانون التمكيني الذي سُنّ في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي ١٧ آب/أغسطس عيّن رئيس الدولة أعضاء اللجنة.

٢٥- وفي نيجيريا، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وشجعت الحكومة على تنقيح القانون لجعله يمتثل لمبادئ باريس.

٢٦- وفي أوغندا، عقدت المفوضية دورة تدريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تناولت رصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات بشأنها. وأعدّت المفوضية والمؤسسة الوطنية بحثاً مشتركاً تناول أمورا منها الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز، وقدّما الدعم للحكومة بشأن التزاماتها في مجال تقديم التقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٢٧- وعقب إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي في عام ٢٠٠٨، عقد المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا، بالتعاون مع المؤسسة، حلقة عمل تدريبية تناولت تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مع التركيز على

الاستعراض الدوري الشامل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووضع المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجا للمساعدة التقنية مدته سنتان، والهدف منه هو زيادة معرفة الجهات الوطنية بحقوق الإنسان، وتعزيز قدراتها في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨- وفي إثيوبيا وُفر التدريب لموظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأُنشئ لها موقع على الشبكة. وساعد المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا المؤسسة على تنفيذ أنشطة التوعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين قدرات الحكومة في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

٣- منطقة آسيا والمحيط الهادي

٢٩- في باكستان، قامت المفوضية بمتابعة الجهود التي بذلتها إلى جانب منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج المم المتحدة الإنمائي لإنشاء مؤسسات وطنية وفق مبادئ باريس. وفي يومي ١٨ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام بزيارة باكستان ممثلون عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ وعن المفوضية للمشاركة في مشاورات مع المجتمع المدني وأعضاء البرلمان بشأن مشروع قانون إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وعقب تلك المشاورات، أبدت المفوضية تعليقات على مشروع القانون.

٣٠- وخلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أوفدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة لإجراء تقييم في منتصف المدة لمشروع بناء قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل في تيمور - ليشتي (٢٠٠٧-٢٠٠٩). وتوصل التقييم إلى أن المؤسسة أحرزت تقدما هاما، وأن المشروع اتسم بأهمية بالغة في تقديم الدعم لها خلال مرحلة البداية. وأُدرجت توصيات التقييم في المشروع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدأ مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مشروع جديد للمساعدة التقنية.

٣١- ووقّعت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ على مبادئ توجيهية للتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال. وقُدم الدعم إلى هذه المؤسسة، وإلى أصحاب مصلحة آخرين، من أجل إنشاء آليات ذات مصداقية للعدالة الانتقالية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ أعدت المفوضية والمؤسسة مشروعا لتنفيذ أنشطة تتعلق بحقوق المحتجزين.

٣٢- ونظمت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، مع كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، واللجنة الوطنية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، حوارا وطنيا بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بهدف صياغة استراتيجية لرصد مراكز الاحتجاز في إندونيسيا.

٣٣- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وفي أعقاب تقييم لاحتياجات لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا، أصدرت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ تقريرا عن الاحتياجات من القدرات، بما فيها استراتيجية وتوصيات. وأيدت لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا التقرير.

٣٤- وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أسدت المفوضية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المشورة إلى سلطات بابوا غينيا الجديدة بشأن صياغة قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٣٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ساعدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ ولجنة حقوق الإنسان في ماليزيا المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ملديف على إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات.

٣٦- وفي الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قامت المفوضية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ ولجنة حقوق الإنسان في أستراليا ببعثة إلى ناورو للتشاور مع الحكومة بشأن الخيارات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

٣٧- وفي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في جاكارتا، دعمت المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان اللجنة الوطنية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة في إندونيسيا في عقد مشاورات مع لجان وطنية متخصصة أخرى في المنطقة، إلى جانب عدة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وكانت المشاورات تهدف إلى استكشاف سبل التعاون على تعزيز وحماية حقوق المرأة.

٤- أوروبا

٣٨- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أسدت المفوضية المشورة التقنية بشأن إدخال تعديلات على القانون التمكيني المتعلق بمكتب المدافع عن حقوق الإنسان في جورجيا، من أجل زيادة امتثاله لمبادئ باريس ومتطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، في إطار اضطلاعه بوظائف الآلية الوقائية الوطنية.

٣٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أسدت المفوضية المشورة القانونية بشأن تعزيز القانون التمكيني للجنة حقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا، ولكفالة تقييم امتثال اللجنة لمبادئ باريس عن طريق عملية الاعتماد من جانب لجنة التنسيق الدولية.

٤٠- وعقب التقييم الذي جرى في عام ٢٠٠٨ لمؤسسة حقوق الإنسان في قيرغيزستان، عقدت المفوضية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حلقة عمل بشأن آلية الحماية الوطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقد ساعدت حلقة العمل المؤسسة على تعزيز تخطيطها الاستراتيجي ووفرت خبيرا استشاريا لدعم المؤسسة أثناء مرحلة إعادة هيكلتها. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر نظم البرنامج العالمي - الإجراء ٢ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل لفائدة المؤسسة تناولت إجراءات الشكاوى. ووضعت الأمم المتحدة وأمين المظالم مشروعاً للتعاون التقني (٢٠٠٩-٢٠١١) لتعزيز قدرات المؤسسة.

٤١- وفي طاجيكستان، قدمت المفوضية الدعم إلى أمين المظالم من أجل إنشاء المؤسسة، بوسائل منها وضع خطتها الاستراتيجية ولوائحها التنظيمية الداخلية.

٤٢- وتتابع المفوضية عن كثب الجهود المبذولة حاليا في بلدان أوروبية تشمل إيطاليا وتركيا وفنلندا وهولندا، وذلك من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمشيا مع مبادئ باريس.

٤٣- وعقدت المفوضية اجتماعا مع أمين المظالم في كوسوفو بغية إسداء المشورة بشأن بناء قدرات الموظفين وإعادة صياغة التشريع التمكيني وكذلك تبادل متطلبات الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٥- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٤- أقر البرلمان العراقي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قانون إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان في العراق. وكان هذا نتيجة لعملية بدأت في عام ٢٠٠٦. وقدمت المفوضية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الدعم إلى الجهود الرامية إلى إنشاء المؤسسة، بما في ذلك من خلال عملية اختيار أعضاء اللجنة.

باء - دعم المفوضية للمبادرات الإقليمية

١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤٥- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انتُخبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فنزويلا بوصفها الأمانة الجديدة لشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين. وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع الأمانة بهدف تعزيز قدراتها والدور الذي تضطلع به داخل المنطقة وفيما يتصل بالنظام الدولي لحقوق الإنسان.

٤٦- وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، عقدت المفوضية، بالتعاون مع أمانة الشبكة وهيئة الحقوق والديمقراطية، حلقة عمل لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين بشأن الاستعراض الدوري الشامل والنظام الدولي لحقوق الإنسان. وحضر حلقة العمل ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكندا كوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا. وهدفت حلقة العمل إلى تبادل أفضل ممارسات تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، وأتاحت للمؤسسات فرصة للمزيد من الاطلاع على إسهامها في عملية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، وعلى تعاونها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٤٧- وأتاحت المفوضية الدعم التقني والمالي للدورة الثامنة للجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، التي عُقدت في مدريد يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحضر الدورة رؤساء ١٢ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وناقش المشاركون برنامج عمل الشبكة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ الذي يركّز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق المرأة؛ وعلى المشردين. كما ركزوا على التعاون مع المفوضية.

٢- أفريقيا

٤٨- حضر ممثلون عن مكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا حلقة عمل لصالح وسط وغرب أفريقيا عُقدت في لومي يومي ١٩ و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد سلطت حلقة العمل الضوء على أوجه الضعف المشتركة في المجالين القانوني والمؤسسي لأغلبية المؤسسات الوطنية في المنطقتين دون الإقليميتين، كما ناقشت سبل تعزيز هذه المؤسسات لتتمشى مع مبادئ باريس، بما في ذلك عن طريق تقديم مساعدة من المفوضية.

٤٩- ويقوم مكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا بعملية تطوير الشبكة دون الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ولم تبدأ الشبكة العمل حتى الآن، على الرغم من إنشائها رسميا في بانجول بغامبيا، في عام ٢٠٠٦. وشاركت المفوضية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في اجتماع نظمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوتونو ببنن، وساعدت على صياغة النظام الأساسي للشبكة. واعتُمد هذا الأخير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بانجول، فأُنشئت الشبكة وعُيِّن مجلس إدارتها.

٥٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شاركت المفوضية في دورة تدريبية نظمها معهد راوول ولّنبرغ في نيروبي لفائدة الأعضاء الجدد في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شرق أفريقيا، بمن فيهم أعضاء من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا. وركزت الدورة التدريبية على الوظائف الرئيسية لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل مبادئ باريس وولايتها وعلى النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٥١- وعُقد المؤتمر السابع للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان المعني بمسألة "السلم والعدالة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" في الرباط في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واشترك في تنظيم المؤتمر المفوضية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية. واعتمد المؤتمر إعلان الرباط، الذي سلّم فيه المشاركون بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير العدالة والسلم وأقروا العزم على أمور منها: (أ) تعزيز التكافل بين السلم والعدالة؛ (ب) التوعية بالصكوك الدولية المعنية بالعدالة الانتقالية؛ (ج) تيسير المشاورات الوطنية لإنشاء آليات العدالة الانتقالية؛ (د) كفالة امتثال هذه الآليات للمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان؛ (هـ) جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ و(و) تعزيز تقديم المساعدة إلى الضحايا

والشهود (انظر المرفق الأول). وتلقّت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تدريباً على تقنيات التحقيق يسّرته المفوضية وأمين مظالم إنتاريو.

٥٢- كما عُقدت في مؤتمر الرباط اجتماعات الجمعية العامة واللجنة التوجيهية لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. وانتُخبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب رئيسة جديدة للشبكة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا نائبة للرئيسة. وستواصل المفوضية تقديم الدعم التقني والمالي إلى أمانة الشبكة. وسيعقد المؤتمر القادم في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١.

٥٣- وعقدت المفوضية في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مؤتمراً في باماكو بمالي، تناول إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات والدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الهجرة في غرب أفريقيا. وحضر المؤتمر ٥٠ ممثلاً عن الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وركّز المؤتمر على متابعة التزامات إعلان سانتا كروز[٣]، وعلى اعتماد دليل تفصيلي لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش ممثلو المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني مشروع قواعد وإجراءات شبكة غرب أفريقيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عمل الشبكة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

٣- منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٤- شاركت المفوضية يومي ٢ و٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ في مشاورة بشأن المبادرة الإقليمية لدعم تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظمها المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وجرت في المشاورة مناقشة الدروس المستفادة من التقييم التجريبي للاحتياجات المتعلقة بتنمية قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا واستكشفت نُهج تنمية القدرات المتبعة لدعم المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. وأجرت المفوضية بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أعقاب التقييم الثاني لاحتياجات المؤسسة الوطنية لمديف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مشاورة لمناقشة الدروس المستفادة من عمليات تقييم القدرات التي تم القيام بها حتى الآن وأفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن ولمواصلة وضع منهجية لإجراء عمليات تقييم لقدرات المؤسسات الوطنية.

---

(٣) اعتمد الإعلان في المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، المعقود في سانتا كروز ببوليفيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٥- ونظمت المفوضية، بشراكة مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وبدعم من حكومة ساموا ومنتدى جزر المحيط الهادئ، حلقة عمل عُقدت في آبيا بساموا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن "إنشاء الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ"، وذلك من أجل تعزيز قدرات دول منطقة المحيط الهادئ على إنشاء آليات وطنية متوافقة مع مبادئ باريس. وحضر حلقة العمل ممثلون عن كل من جزر بالاو وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وناورو ونيوي، واعتمدوا إعلان ساموا، الذي سلّموا فيه بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتمشى مع مبادئ باريس. وأعدت وثيقة بعنوان "مرحلة التنفيذ" اشتملت على خطوات عملية لإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان تلبي احتياجات دول جزر المحيط الهادئ.

٥٦- وعُقد الاجتماع السنوي الرابع عشر لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ في عمان، في الفترة من ٣ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ واستضافه المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان وشاركت المفوضية في رعايته من الناحيتين التقنية والمالية. وكان أثر الفساد على إعمال حقوق الإنسان والمعتقدات الدينية الموضوعين الرئيسيين للاجتماع. وناقش أعضاء مجلس المنتدى أيضاً تعليق عملية اعتماد المنتدى واستخدام قرارات الاعتماد التي تتخذها لجنة التنسيق الدولية كدليل على الامتثال لمبادئ باريس لأغراض العضوية في المنتدى.

٤- أوروبا

٥٧- شاركت المفوضية في الاجتماع الثاني لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الذي عقد في فيينا في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركز الاجتماع على برنامج العمل السنوي للوكالة، والخطة الاستراتيجية للمجموعة الأوروبية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ومتابعة مسألة التمييز على أساس الميول الجنسية ورُهاب المثليين، والدراسة التي أعدتها الوكالة عن قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسلطاتها في الاتحاد الأوروبي.

٥٨- وشاركت المفوضية أيضا في اجتماع اللجنة التنسيقية للمجموعة الأوروبية الذي عقد في فيينا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركز الاجتماع على التطورات المتعلقة بلجنة التنسيق الدولية، ومتابعة مؤتمر استعراض ديربان؛ وتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع وكالة الحقوق الأساسية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٩- ونظمت المفوضية والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا حلقة عمل في جنيف من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة الدول المستقلة وكرواتيا على التفاعل مع النظام الدولي

لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وعن الهيئات المنشأة لمعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة. وستواصل المفوضية والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا بذل جهود مشتركة لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال حلقات العمل دون الإقليمية.

٥- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٦٠- ساعدت المفوضية على تنظيم المؤتمر الخامس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، الذي عقد في عمان، يومي ٨ و٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن موضوع "الانتخابات في العالم العربي وأثرها على حقوق الإنسان". وحضر المؤتمر ٨٠ مشاركا، بمن فيهم ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والأرض الفلسطينية المحتلة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية ووكالات الأمم المتحدة، واعتمد المشاركون وثيقة لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان أثناء الانتخابات.

٦١- وعقد مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي يتخذ من قطر مقرا له، حلقة عمل افتتاحية في الدوحة يومي ٢٧ و٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، بشأن نظام حقوق الإنسان الدولي. وحضر حلقة العمل ٦٠ مشاركا، بمن فيهم ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفغانستان والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن وموريتانيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٢- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أصدرت البحرين مرسوما ملكياً بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى الحكومة عام ٢٠٠٨ وهي تتابع التطورات في هذا الصدد. والمفوضية على استعداد للمساعدة على ضمان إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية. وتتابع المفوضية أيضاً الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في لبنان وعُمان.

٦٣- وتقدم المفوضية الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب والأردن من أجل أداء مهام ولايتهما على نحو فعال باعتبارهما رئيستين إقليميتين لمجموعتي تنسيق أفريقيا وآسيا على التوالي.

٦٤- وتتعاون المفوضية في الأردن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تصميم أنشطة مشتركة في مجال التعاون التقني بغية دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان. وقد تُقُصّيت سبل زيادة التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا في الشرق الوسط، ولا سيما في المملكة العربية السعودية والجماهيرية العربية الليبية.

جيم - دعم المفوضية للمبادرات الدولية

١- لجنة التنسيق الدولية المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) - الدورة الثانية والثلاثون

٦٥- قدمت المفوضية، بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية، دعماً فنياً للدورة الثانية والثلاثين للجنة، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ ويسرت هذه الدورة. وقدمت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من المناطق الأربع تقارير عن أنشطتها والتحديات الأساسية التي واجهتها. وأنشئت لجنة مالية لمراقبة جمع الأموال وإدارتها. وأحيط المشاركون علما بإنشاء حساب مصرفي وبشروع أعضاء اللجنة في دفع الرسوم السنوية. وقدم ممثل اللجنة في جنيف معلومات محدّثة عن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وتولى الفريق العامل المعني بمؤتمر استعراض ديربان التابع للجنة التنسيق الدولية إعلام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكيفية تبني رؤية استراتيجية تمكنها من إثبات حضورها خلال المؤتمر.

٦٦- وأطلعت المفوضية المشاركين على أولوياتها، التي تشمل زيادة معرفة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمعاهدات والبروتوكولات الاختيارية الجديدة للأمم المتحدة؛ وتشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أداء دور أكبر في الدفع إلى التصديق على معاهدات جديدة؛ وتعزيز الإجراءات التي تتخذها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وجمع أمثلة على ممارسات التفاعل الجيدة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ونشر الملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ والإعلان عن الاستعانة بممثل لجنة التنسيق الدولية في جنيف؛ وتشجيع مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدرجة أكبر في صياغة التعليقات العامة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ ودعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الشكاوى والاستناد إلى السوابق القضائية فيما يتعلق بنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

(ب) - اجتماع المكتب

٦٧- وقدمت المفوضية الدعم لاجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية الذي عقد في الرباط يومي ١ و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وناقش المكتب البنود التي يمكن تناولها في مؤتمر لجنة التنسيق الدولية القادم في آذار/مارس ٢٠١٠، وشدد على أولوية متابعة مؤتمر استعراض ديربان، ومشروع إعلان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يخص أهمية دفع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للاشتراكات السنوية حتى تتمكن لجنة التنسيق الدولية من إنجاز

عملياتها، اتفق على أن تُمنح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهلة لسداد اشتراكاتها قبل اجتماع اللجنة المقبل. كما دُرست إمكانية إدراج اللغة العربية كلغة عمل للجنة. ودار نقاش حول ضرورة تدعيم الأمانات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية تعزيز التفاعل بين الأقاليم. وخضع المشاركون لدورة تخطيط استراتيجي ووافقوا على وضع خطط إقليمية خاصة محددة الأولويات لإدماجها في خطة واحدة للجنة التنسيق الدولية.

(ج) - المناسبات الجانبية

٦٨- أنشأت لجنة التنسيق الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٩ فريقا عاملاً معنياً بموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يتألف من تسعة أعضاء ويضم ممثلَين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن كل إقليم، وممثلاً لرئيس لجنة التنسيق الدولية. وتشمل ولاية الفريق العامل التخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات وتقاسم الموارد، ووضع جدول الأعمال، والتوعية.

٦٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اجتمع زهاء ٣٠ ممثلا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والحكومات في مناسبة جانبية للدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان، نظمتها لجنة التنسيق الدولية بالتعاون مع المفوضية. ودارت المناقشة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع التركيز على القضايا التي تفحصها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من المنشآت التجارية. أما المؤتمر الدولي المقبل للجنة التنسيق الدولية الذي سيعقد في أدنبرة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عام ٢٠١٠ فسيركز على حقوق الإنسان والأعمال التجارية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والمفوضية بصدد التحضير لهذا المؤتمر بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية.

٧٠- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، نظمت لجنة التنسيق الدولية والمفوضية مناسبة جانبية للدورة الثالثة للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "مشروع إعلان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان: خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساهماتها". وقد كانت هذه المناسبة بمثابة منتدى للنقاش وتبادل خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأحسن الممارسات في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

٢- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٧١- قدمت المفوضية الدعم في مجال السكرتارية لاجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التي عقدت في شهري نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويقدم أحد تقارير الأمين العام (A/HRC/13/45) معلومات أوفى عن هذه الاجتماعات.

٣- الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم

٧٢- شاركت المفوضية في المؤتمر الرابع عشر والجمعية السنوية للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم في مدريد يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحضر هذا الاجتماع، الذي استضافه "المدافع عن الشعب" في إسبانيا، زهاء ١٥٠ ممثلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٤- منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٣- وشاركت المفوضية في منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بورت أوف اسبين يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وركزت أعمال المنتدى على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تغير المناخ وحقوق الإنسان. وستنظم المفوضية، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كندا، رئيسة المنتدى، حلقة عمل عام ٢٠١٠ للتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بلدان منطقة البحر الكاريبي تراعي مبادئ باريس.

ثالثاً - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٧٤- ما انفكت المفوضية تدعم تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥. ويتيح قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ فرصاً للمؤسسات وآلياتها الإقليمية المعنية بالتنسيق للمشاركة في دورات المجلس وفي مختلف آلياته. ويجوز للمؤسسات المعتمدة في "الفئة ألف" لدى لجنة التنسيق الدولية، وللجنة نفسها، وهيئات التنسيق الإقليمية المتحدثة بالنيابة عن المؤسسات المعتمدة بالفئة "ألف"، أن تشارك في دورات المجلس وأن تخاطب المجلس بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. ويجوز أيضاً أن تقدم بيانات مكتوبة وأن تصدر وثائق (تحمل رمز وثائق الأمم المتحدة)، وأن تكون لها ترتيبات جلوس مستقلة في دورات المجلس.

٧٥- وفيما يتعلق بآليات المجلس، أُسند إلى المؤسسات دور واضح وهام بموجب القرار ١/٥، وذلك مثلاً فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، إذ إن إسهاماتها تُدرج في تقرير أصحاب المصلحة. وتساعد المفوضية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك دعم المؤسسات في تقديم طلبات الاعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية.

٧٦- وفي عام ٢٠٠٩ استُعرض ٤٨ بلداً بموجب الاستعراض الدوري الشامل. ولدى ٢٢ بلدا من هذه البلدان مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وقدمت ١١ مؤسسة منها معلومات لتقرير أصحاب المصلحة. ومن هذه المؤسسات تسع مؤسسات من الفئة "ألف" واثنتان من الفئة "باء". وقد قدمت شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكيتين مساهمتين متعلقتين بالاستعراض الدوري الشامل الخاص بشيلي وأوروغواي.

٧٧- وفي عام ٢٠٠٩ شاركت في كل دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان يبلغ متوسط عددها ٢٠ مؤسسة. وأبدت المؤسسات نشاطاً كبيراً قبل الدورة وأثناءها، فقد أدلت ببيانات وقدمت وثائق مكتوبة وشاركت في المناقشات العامة وتفاعلت مع المقررين الخاصين.

باء - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧٨- من بين البلدان التي فحصتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في عام ٢٠٠٩، كان لدى ٦٩ بلداً مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه المؤسسات، شاركت ٣٧ مؤسسة في عملية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير بديلة أو حضور الجلسات. وما انفكت المفوضية تتحاور بانتظام مع أعضاء هيئات المعاهدات من خلال تقديم تحليل يقوم على الخبرة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها ذات الصلة. وتتولى المفوضية، بانتظام، تحديث تجميع للملاحظات الختامية لجميع هيئات المعاهدات وتوصياتها المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net) وترسل ملاحظاتها الختامية إلى المؤسسات المعنية.

٧٩- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ نظمت لجنة التنسيق الدولية والتحالف الدولي للمعوقين والمفوضية مناسبة موازية بشأن التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مراقبة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نظم هذا الحدث على هامش مشاورات المفوضية بشأن أطر العمل الوطنية بموجب الاتفاقية المذكورة.

٨٠- وقد اعترفت التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة من لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملياتهما. ولدى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مركز مسؤول عن التنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٩ بدأت أمانة لجنة مناهضة التعذيب بتشغيل موقع شبكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يتضمن معلومات عملية عن كيفية التفاعل معها.

جيم – الإجراءات الخاصة

٨١- تفاعل عدد كبير من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، وقدمت هذه المؤسسات مساهمات خطية إلى مجلس حقوق الإنسان لاستكمال تقارير المكلفين بولايات عن البعثات القُطرية.

٨٢- وعُقد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حوار لتبادل الآراء بين المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، كجزء من الاجتماع السنوي السادس عشر للإجراءات الخاصة. وقدمت ممثلة مكتب لجنة التنسيق الدولية في جنيف بياناً عن تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات، كجزء من آليات المتابعة التي وضعها بعض المكلفين بولايات.

٨٣- وتقدم المفوضية بانتظام إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة معلومات عن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار التحضير للبعثات القطرية. ويلتمس المكلفون بولايات، بصورة متزايدة، المساعدة من تلك المؤسسات لضمان تنفيذ توصياتهم على المستوى الوطني. وهذا مجال هام من مجالات عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وينبغي أن يحظى بمزيد من التشجيع.

دال – مؤتمر استعراض ديربان

٨٤- دعمت المفوضية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة بنشاط في مؤتمر استعراض ديربان، وشمل هذا الدعم تقديم المساعدة المالية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة في "الفئة ألف" (مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المنتمية إلى أقل البلدان نمواً)؛ واستحداث صفحة شبكية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الموقع الشبكي الرسمي للمؤتمر، والتعاون مع الفريق العامل للجنة التنسيق الدولية المعني بعملية ديربان. وشارك ممثلون عن ٣٩ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق في مؤتمر استعراض ديربان. وخلال المناسبة الجانبية التي نظمتها المفوضية بالاشتراك مع لجنة التنسيق الدولية من أجل تبادل أفضل الممارسات وتدارس التحديات الرئيسية، حدد المشاركون ١٤ أولوية ترمي إلى تعزيز التزامهم بمكافحة العنصرية وما يتصل بها من تعصب وطنياً وإقليمياً ودولياً.

٨٥- وحددت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا عددا من أنشطة المتابعة ذات الصلة هي: إنشاء مراكز اتصال داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإقامة شبكة تربط بين مراكز الاتصال، وتبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة عبر الموقع الشبكي www.nhri.net. وقد خصصت المفوضية تمويلا لأنشطة متابعة محددة، بما فيها دعم لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا.

رابعاً – التعاون فيما بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٦- ارتفع مستوى التعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، مما أدى إلى زيادة مجموعة الأنشطة، بما فيها المناقشات عن بعد على شبكة الأمم المتحدة لسياسات حقوق الإنسان، ومشاريع التعاون التقني المشتركة، والدعوة المشتركة لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل واللجنة الفرعية بشأن المؤسسات والاستناد إليها، والتقييم المشترك للاحتياجات المتعلقة بالقدرات، وتقييم البعثات. وقد تواصلت طائفة الأنشطة هذه عام ٢٠٠٩ (انظر المراجع الواردة في هذا التقرير).

٨٧- ووضعت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدانمرك، والهند، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، مجموعة أدوات لموظفي الأفرقة القطرية توفر توجيهات بشأن كيفية دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوطيدها. وقد وافق على مجموعة الأدوات في جوهانسبرغ في أيار/مايو ٢٠٠٩ ممثلون عن قرابة ٤٠ مكتباً من المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تطلقها رسمياً المفوضة السامية ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٠.

٨٨- واستمر التعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المبادرات المشتركة، وعلى سبيل المثال، لدعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودعم اعتماد وثيقة لمساعدة المؤسسات على تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في الانتخابات في المنطقة العربية، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كومنولث الدول المستقلة وكرواتيا من أجل التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٨٩- حضرت المفوضية اجتماع اللجنة التوجيهية للمنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي عقد في باريس يومي ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد ضم الاجتماع، الذي نظمته اليونسكو والمؤسسة الوطنية المصرية لحقوق الإنسان، ٢٤ ممثلاً للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية.

المعهد الدولي لأمناء المظالم

٩٠- حضرت المفوضية المؤتمر العالمي التاسع للمعهد الدولي لأمناء المظالم الذي عقد في ستوكهولم في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركزت المفوضة السامية في كلمتها أمام المشاركين في الاجتماع على التحديات الراهنة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وشددت على الأهمية المتزايدة لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وطنياً وإقليمياً ودولياً، وشجعت على زيادة التعاون بين الرابطات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مبادئ باريس، وكذلك بين هذه المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٩١- شاركت المفوضية في الحلقة الدراسية الإقليمية عن "إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: النُهُج الفعالة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية"، التي نظمها مكتب اليونيسيف الإقليمي لغرب أفريقيا، ومركز إينوشينتي للأبحاث والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، في باماكو يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وشددت المفوضية على أهمية أن تكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة النطاق، وأهمية تقيّد المؤسسات المتخصصة بالمعايير الدولية.

رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط

٩٢- حضرت المفوضية افتتاح مقر رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط في طنجة بالمغرب في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد ركز هذا الاجتماع على دور رابطات وشبكات أمناء المظالم في تطوير هذا النوع من المؤسسات. كما شاركت المفوضية في الاجتماع الثالث للرابطة في أثينا يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حيث كان الموضوع الرئيسي عن الشفافية والخدمات العامة: أي دور لأمين المظالم؟

مجلس أوروبا

٩٣- عقد اجتماع التنسيق الثالث بين المفوضية ومجلس أوروبا في ستراسبورغ في فرنسا يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وعقدت المفوضية اجتماعات عمل ثنائية بشأن إجراء الاعتماد الذي تتولاه لجنة التنسيق الدولية بالتعاون مع موظفي مجلس أوروبا.

المنظمات غير الحكومية

٩٤- واصلت المفوضية تعاونها مع منظمة الحقوق والديمقراطية في تنظيم حلقات عمل بشأن الاستعراض الدوري الشامل والنظام الدولي لحقوق الإنسان من أجل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتثابر المفوضية على التعاون مع رابطة منع التعذيب ومنظمة العفو الدولية، وقد دأبت على مناشدة المنظمات غير الحكومية أن تتفاعل بقدر أكبر مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

المؤسسات الأكاديمية

٩٥- في عام ٢٠٠٩، عززت المفوضية شراكتها مع فريق برنامج البحوث المعني بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بجامعة بريستول. وشاركت المفوضية في اجتماعي مائدة مستديرة بشأن البروتوكول الاختياري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عقدتهما الجامعة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شاركت المفوضية في حلقة عمل بشأن تنفيذ قرارات هيئات المعاهدات من خلال عرض عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا التنفيذ.

الآليات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٩٦- دعت المفوضية إلى إجراء مشاورات إقليمية بشأن تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وجرت هذه المشاورات في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩ في أفريقيا (أديس أبابا) بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وفي الأمريكيتين (واشنطن العاصمة) بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، وفي أوروبا (ستراسبورغ، فرنسا) بالتعاون مع مجلس أوروبا. والغرض من هذه المشاورات هو تبادل المعلومات بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية لحقوق الإنسان. وشارك ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذه المشاورات التي دار خلالها نقاش حول أساليب التعاون بين المؤسسات والجهات المسؤولة عن الترتيبات الإقليمية.

٩٧- وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية القرار AG/RES 2448 (XXXIX-O/09) وأشارت فيه إلى دور لجنة التنسيق الدولية في اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وقررت الاستعانة بقائمة المؤسسات التي تعتمدها اللجنة في "الفئة ألف" بوصفها معايير تسمح لتلك المؤسسات بالمشاركة في الهيئات السياسية لمنظمة الدول الأمريكية المعنية بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد نُص على شروط مشاركة المؤسسات، بما في ذلك تخصيص المقاعد وإصدار وثائق المؤسسة حسب تصنيفها الخاص وإمكانية المشاركة في المداخلات الشفهية.

خامساً – اجتماعات المائدة المستديرة بشأن مسائل مواضيعية

العدالة الانتقالية

٩٨- أصدرت المفوضية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مذكرة توجيهية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. وقد وُضِعت هذه المذكرة بالتشاور مع عدد من الخبراء والمؤسسات الوطنية. والغرض منها هو مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مشاركتها في قضايا العدالة الانتقالية، وهي تقف على التحديات والفرص التي تواجهها تلك المؤسسات. وتسلط الضوء على المعايير الدولية المعمول بها، وتقدم توصيات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٩- عُقدت مناسبة جانبية أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية، ركزت على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وناقش المحاورون المشاركون في المناسبة إمكانية الاحتكام إلى القضاء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ البروتوكول الاختياري.

الاحتجاز

١٠٠- شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناسبة جانبية عقدت أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٩، وذلك لتبادل الخبرات والمبادرات بشأن رصد الاحتجاز والمساهمة مباشرة في المطبوع المشترك بين جامعة هارفارد والمفوضية. وركزت المناقشات على المسائل الهيكلية ومسائل السياسة العامة فيما يخص رصد الاحتجاز.

منع التعذيب والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٠١- شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناسبة جانبية أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق الدولية لتبادل الخبرات المكتسبة فيما يتصل بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وأظهرت المناقشات أنه على الرغم من عدم وجود نموذج مُحدد لإنشاء آلية وقائية وطنية، فإن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً كبيراً تؤديه في تنفيذ البروتوكول الاختياري، إما بأن تعمل كآليات وقائية وطنية، أو تتولى تنسيق عمل تلك الآليات، أو تتفاعل مع الآليات المعينة. كما أشير إلى الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي (مثلاً، التفاعلات مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب).

١٠٢- وتعكف المفوضية حالياً، بالتعاون مع رابطة منع التعذيب ومحفل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، على وضع اللمسات الأخيرة على الكتيب الخاص بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن منع التعذيب، الذي سيوفر إرشادات بطرق منها عرض أحسن الممارسات في المؤسسات التي تعمل بوصفها آليات وطنية وقائية.

التحقيق بشأن حقوق الإنسان

١٠٣- في عام ٢٠٠٨ فتحت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا تحقيقا بشأن حقوق الإنسان يرمي إلى تقييم التقدم المحرز في الوعي بثقافة حقوق الإنسان في البلاد. ونظمت المفوضية وهذه المؤسسة مناسبة موازية أثناء الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتقاسم تجربة إجراء هذا التحقيق.

دور أمناء المظالم والوسطاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠٤- نظم أمينا المظالم في المغرب والسويد، بالتعاون مع وفديهما الدائمين في جنيف ومع المفوضية، مناسبة جانبية أثناء الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن دور أمناء المظالم والوسطاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفق ما جاء في قراري الجمعية العامة 63/169 و63/172.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٠٥- وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اجتمع ٣٠ ممثلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في إحدى المناسبات الجانبية أثناء مشاورات المفوضية مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وقد نظمت هذه المناسبة لجنة التنسيق الدولية بالتعاون مع المفوضية بغية ضمان مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان على مستوى الشركات والأعمال التجارية.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها جهات مدافعة عن حقوق الإنسان

١٠٦- نظمت المفوضية يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، حلقة عمل ترمي إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها جهات تدافع عن حقوق الإنسان وتحميها، كما ترمي إلى الارتقاء بمستوى معرفة المشاركين وفهمهم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان. ونظمت هذه الحلقة في

الرباط وحضرها ممثلون عن مؤسسات في أفريقيا والممثل الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وتبادلت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمثلة عن أحسن الممارسات وأبرزت التحديات التي تواجهها في أداء مهامها، بما في ذلك التهديدات بالقتل، وقصور نُظم حماية الشهود، وضرورة الحصول على قدر أكبر من التدريب في مجال تقنيات التحقيق والرصد.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٠٧- قدمت المفوضية الدعم إلى حلقات العمل الإقليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدانمرك وفي أوغندا. وقد نظمت حلقات العمل الإقليمية من أجل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وفي بيرو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وشُجعت المؤسسات على المشاركة على نحو أكبر في الجهود الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واستخدم *الكتيب الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان من أجل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان* أداةً لهذا الغرض.

سادساً - الاستنتاجات

١٠٨- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس هي عناصر رئيسية لتحقيق نظام وطني قوي وفعال لحماية حقوق الإنسان. ويمكن أن تساعد على ضمان مراعاة القوانين والممارسات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وأن تدعم الحكومات لضمان تطبيق هذه المعايير؛ وأن ترصد وتعالج الشواغل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي والاتجار بالبشر، وحقوق الإنسان للمهاجرين؛ وأن تدعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأن تساهم في القضاء على جميع أشكال التمييز.

١٠٩- ويشجع الأمين العام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تكون سندا قويا في محاربة الإفلات من العقاب عبر ضمان سير عمل نظام عدالة فعال. وتضطلع هذه المؤسسات بدور أساسي فيما يتعلق بإقامة العدل، بما في ذلك رصد أماكن الاحتجاز والعمل مع موظفي إنفاذ القوانين لتعزيز سيادة القانون. وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسعى كي تصبح أول ملتجأ لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

١١٠- ويرحب الأمين العام باعتماد إعلان الرباط في المؤتمر السابع لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأفريقية. فالنص شاهد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إقامة العدالة الانتقالية بصفة عامة، وفي تيسير ودعم عمل الآليات والعمليات الخاصة

بالعدالة الانتقالية، وذلك لضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق التصالح والسلام. ويشجع الأمين العام هذه المؤسسات على إيلاء الاهتمام الواجب للتوصيات العملية للإعلان فيما يتعلق برصد وإقامة آليات للعدالة الانتقالية.

١١١- ويأخذ الأمين العام علماً مع التقدير بالعمل الدؤوب للشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويشجع على المزيد من التعاون بين الشبكات الإقليمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويدعو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى التعاون مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية، مثل أجهزة الاتحاد الأفريقي ومنظومة البلدان الأمريكية وآليات حقوق الإنسان الأوروبية، وإلى وضع معايير وتشريعات إقليمية لحقوق الإنسان. ويذكّر بأن اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان والمحاكم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تربطها علاقة وثيقة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١١٢- ويشجع الأمين العام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة التفاعل والتعاون مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وبالنظر إلى أن العديد من الصكوك الدولية الجديدة لحقوق الإنسان، مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تجعل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورا محتملا في الرصد والتنفيذ، فإن الأمين العام يشجع الدول الأطراف على تعزيز ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقدراتها لتمكينها من أداء هذا الدور بفعالية.

١١٣- ويشدّد الأمين العام على أهمية الاستقلال الذاتي لأمناء المظالم والوسطاء وغيرهم من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعدم تبعيتهم. ويجدد الأمين العام دعوة المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم من أجل الارتقاء بأطر العمل الوطني المتعلق بحقوق الإنسان. ويشجع كذلك مؤسسات أمناء المظالم على الامتثال لمبادئ باريس، وتعزيز استقلالها وزيادة قدرتها على العمل كآليات حماية وطنية.

١١٤- وينوه الأمين العام بمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان النشطة في مؤتمر استعراض ديربان، ويرحب بالتزام هذه المؤسسات بمواصلة دعم تنفيذ إعلان ديربان وبرنامج عمله. ويطلب الأمين العام إلى الدول الأطراف أن تواصل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان وخطط العمل، بما يشمل الإصلاح القانوني على المستوى الوطني.

١١٥- ويؤكد الأمين العام مجدداً أهمية الاستقلال المالي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلالها الذاتي حتى تؤدي مهام ولايتها على نحو فعال، وخاصة في أوقات الأزمات المالية.

Annexes

Annex I

Seventh Conference of African National Human Rights Institutions

Rabat, 3–5 November 2009

Rabat Declaration

Participants at the Seventh Conference of African National Human Rights Institutions, convening in Rabat, Morocco, from 3 to 5 November 2009 under the theme: "*Peace and Justice: Role of National Human Rights Institutions*", under the auspices of the Advisory Council for Human Rights of Morocco in cooperation with the Network of African National Human Rights Institutions and with the support of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the *Organisation Internationale de la Francophonie (OIF), and the Commonwealth Secretariat*,

Acknowledging with appreciation the welcome and hospitality of the Government and people of Morocco in the hosting of the Seventh Conference,

Expressing their warm gratitude to the Advisory Council for Human Rights of Morocco for its notable organization and hosting of the Conference,

Expressing their appreciation for the presence at the Conference of the Registrar of the International Criminal Tribunal for Rwanda, the representative of the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and the Chair of the International Coordinating Committee of National Human Rights Institutions,

Noting with gratitude the continued support of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) towards the strengthening of the Permanent Secretariat of the Network, and welcoming the assistance given by the Kenya National Commission on Human Rights in hosting it,

Reaffirming their commitment to the Kigali Declaration of 10 October 2007 and its attachment to the values enshrined in the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the African Charter on Human and Peoples' Rights, the United Nations Declaration on the Right of Peoples to Peace (1984), the African Charter on Democracy, Elections and Governance (2007), and various other international instruments concerning human rights to which their States have subscribed and ratified,

Recalling the need for all the African national human rights institutions to function independently and in full conformity with the Paris Principles as adopted by the United Nations General Assembly in its resolution 48/134 of 20 December 1993,

Recalling also that the effective promotion of and respect for human rights and fundamental freedoms require that States ratify United Nations instruments concerning

human rights, reinforce them and forward periodically, in conformity with these instruments, reports to the respective monitoring committees,

Noting that the Nairobi Declaration on the role of NHRIs in the Administration of Justice adopted by NHRIs in 2008 underlined the crucial role of NHRIs in relation to access to justice, the judiciary, law enforcement and correctional and detention facilities as part of their contribution to a peaceful and human rights respectful society,

Convinced that justice, peace and democracy are mutually reinforcing imperatives and that accountability is an important aspect for preventing future violations,

Concerned by the recurrence of armed conflict in many African countries, and the crackdowns on democracy resulting from the lack of accountability and existence of impunity which further represent threats against peace,

Recognizing the need for a comprehensive approach when addressing the legacy of large-scale abuses, comprising of investigations and prosecutions, truth-seeking processes, reparations programmes, and vetting processes; and that any such combination must be in conformity with international legal standards and obligations, and take into account national context,

Recognizing the important role NHRIs, especially those in line with the Paris Principles, have been playing in transitional justice processes, in order to ensure accountability, serve justice and achieve reconciliation, and considering that this role could be further strengthened,

Recognizing the need to address the root-causes of conflict, and to ensure the protection and fulfilment of all rights, including economic, social and cultural rights,

Recognizing the need to promote political and economic good governance as the basis of a peaceful democratic society,

Aware of all the above issues concerning human rights,

1. Resolved:

(a) To promote the interdependency of peace and justice,

(b) To promote and disseminate relevant international and regional human rights instruments and standards, including the Universal Declaration on Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and the African Charter on Democracy, Elections and Governance; and to promote their wide implementation,

(c) To raise awareness about international instruments and standards as well as best practices relating to transitional justice and combating impunity,

(d) To raise awareness of transitional justice mechanisms and lessons learned, to engage relevant stakeholders, including civil society and institutional actors in transitional justice discourse, and to mobilize the society's action in this area,

(e) To facilitate the national consultations for the establishment of transitional justice mechanisms in close cooperation with other national and international stakeholders, and ensure participation of victims, and other vulnerable or marginalized groups, and make appropriate recommendations to ensure an open and transparent process,

(f) To engage in information gathering and documenting of human rights abuses, and cooperate with transitional justice mechanisms in investigation of human rights violations,

(g) To ensure preservation and protection of information on human rights abuses, including through appropriate archiving,

(h) To interact with and reinforce the justice mechanisms and ensure that cases of human rights violations are submitted to the justice system and adequately addressed,

(i) To cooperate in the design and, as appropriate, in implementation of transitional justice mechanisms, and to ensure the centrality of victims in such processes,

(j) To ensure that the establishment and operation of any transitional justice mechanism is in compliance with international human rights standards and practices,

(k) To ensure that the rights of those facing transitional justice mechanisms, including alleged perpetrators and victims, are respected,

(l) To promote provision of assistance to victims and witnesses participating in transitional justice processes, so they are informed of their rights and responsibilities and have access to medical and psychosocial care; and to promote provision of victims and witness protection,

(m) To monitor and report on the implementation of the recommendation of transitional justice mechanisms,

(n) To recommend to the relevant authorities legislative and administrative reforms to ensure their compliance with international standards, and to prevent recurrence of human rights abuses and to restore respect for the rule of law and trust in government institutions,

(o) To engage and interact with international and regional human rights mechanisms, including by submitting reports, and making statements, and following up of recommendations related to transitional justice and human rights in general,

(p) To participate in the development and revision of education programmes to include aspects on culture of peace, conflicts prevention, tolerance and fight against discrimination and human rights.

Participants at the Conference

2. *Call* for direct contributions from African NHRIs and continued assistance, substantive and financial, by international and regional intergovernmental organizations, including OHCHR and OIF, UNDP and other partners to the Permanent Secretariat of NHRIs in Nairobi, Kenya,

3. *Note* that a number of national human rights institutions in Africa have affiliate status with the African Commission on Human and Peoples' Rights and call on others that have not attained such status to do so, and urges the African Commission to expedite the establishment of the Unit on NHRIs as recommended in its meeting in May 2009,

4. *Reaffirm* their commitment to cooperate with the African Commission on Human and Peoples' Rights in the area of the promotion, protection and enforcement of human rights,

5. *Resolve* to work with international and regional organizations, including the African Union through the Peace and Security Council, in the promotion, protection and enforcement of democracy, rule of law and human rights,

Agree to hold their next biannual conference in South Africa in 2011.

Adopted in Rabat, 5 November 2009.

Annex II

Fourteenth Annual Meeting of the Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions

3 to 6 August 2009, Amman, Jordan

APF Conference concluding statement

Introduction

1. The Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions (the APF), consisting of the national human rights institutions (NHRIs) of Afghanistan, Australia, India, Indonesia, Jordan, Malaysia, Maldives, Mongolia, Nepal, New Zealand, the Occupied Palestinian Territory, Philippines, Qatar, Republic of Korea, Sri Lanka, Thailand and Timor-Leste, held its Fourteenth Annual Meeting in Amman, Jordan, from 3 to 6 August 2009 under the patronage of His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein.

2. The Forum Councillors expressed their deep gratitude and appreciation to His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein for giving his patronage to the Conference and to the Jordan National Centre for Human Rights for hosting the meeting, to the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) for its co-sponsorship and to all the APF's donors for their financial support. They acknowledged the significant contribution of H.R.H. Prince Hassan bin Talal as the keynote speaker on Human Rights and Religious Belief.

3. H.E. Mr. Nader Al-Dahabi, Prime Minister of Jordan, officiated at the opening ceremony of the meeting. Dr. Adnan Badran, Chairperson of the Board of Trustees of the Jordan National Centre for Human Rights and Chairperson of the APF, and Tan Sri Abu Talib Othman, Chairperson of the Human Rights Commission of Malaysia and Deputy Chairperson of the APF delivered speeches at the opening ceremony. The speakers stressed the importance of human rights and the role of NHRIs and the APF in the promotion and protection of human rights throughout the Asia-Pacific region.

4. Forum Councillors also warmly thanked H.E. Mr. Abdulhadi Al Majaly, Speaker of the Lower House of Parliament, for hosting a conference function. They acknowledged the expert contributions of Dr. Bassam Al-Omoush, Mr. Robert Archer and Mr. Demostenes Chryssikos, and warmly welcomed the participation and statements of the Chairperson of the International Coordinating Committee of National Institutions (ICC), Ms. Jennifer Lynch QC, and the representatives of the OHCHR, Mr. Homayoun Alizadeh and Ms. Francesca Albanese.

5. The Forum Councillors encouraged and welcomed the participation and statements of approximately 43 international, regional and national non-governmental organizations (NGOs) and the representatives of the parliaments and/or Governments of Australia, Indonesia, Jordan, Malaysia, Nauru, New Zealand, Philippines, Sri Lanka, Samoa and Thailand and the intergovernmental organization of the Commonwealth Secretariat.

6. Finally the Forum Councillors expressed their appreciation for the excellent efforts and hospitality of the Chairperson, Commissioner General Dr. Muhyieddeen Touq, and staff of the Jordan National Centre for Human Rights and the APF secretariat in the organization of the annual meeting and conference.

Conclusions

The Forum, during its open plenary sessions:

7. Expressed appreciation to the OHCHR for its support in connection with NHRIs and their protection mandates; for the establishment and strengthening of NHRIs; and to the ICC and its accreditation process. The APF reaffirmed the success of its partnership with the OHCHR and looked forward to enhancing their mutual cooperation and support including through the development of a comprehensive multi-year partnership and the implementation of recommendations emanating from the international human rights system.

8. Expressed appreciation to the Chairperson of the ICC, Ms. Jennifer Lynch, for her active participation in the Forum Councillors meeting and APF Conference. Forum Councillors offered their continued support to ensure that the ICC and regional coordinating committees remain important entities in the international human rights system. They recorded their sincere appreciation to Ms. Lynch for her excellent Chairpersonship of the ICC and her untiring support for the work of NHRIs domestically, regionally and internationally.

9. Informed the Conference of the outcomes of the meeting of Forum Councillors held on 3 and 4 August 2009. The following decisions were highlighted:

- The unanimous election of the Jordan National Centre for Human Rights to the position of Chairperson of the APF, the National Human Rights Commission of Thailand and the Human Rights Commission of Malaysia to the two positions of Deputy Chairpersons.
- The approval of a proposal to use ICC accreditation decisions in determining membership status for the APF. As a result of this decision and in line with ICC accreditation decisions the human rights institutions from the Occupied Palestinian Territory and Qatar became full member institutions of the APF and the Sri Lankan Commission became an associate member of the APF. The APF reiterated that it would provide assistance to the Sri Lankan Commission in seeking to regain its full membership of the ICC and APF and recommended that the Sri Lankan Government appoint the Chairperson and Commissioners in accordance with the Sri Lankan Constitution. The APF also noted the importance of the recommendations of the ICC Sub-Committee on Accreditation to the institutions of Qatar and the Occupied Palestinian Territory and the APF offered its support to ensure compliance with the Paris Principles.
- The approval of a proposal to: (i) separate the annual Forum Councillor and business meetings of the APF from the APF Conference; (ii) convene the APF 15th Annual Meeting in 2010 in a central regional location; and (iii) convene the combined APF 16 Annual Meeting and Conference in 2011.
- The nomination of India, Jordan, Malaysia and New Zealand to the ICC Bureau. The Republic of Korea was elected to the ICC Sub-Committee on Accreditation.
- The nomination of the Chief Commissioner of the New Zealand Human Rights Commission as the region's candidate for the position of ICC Chairperson. If the

New Zealand Chief Commissioner cannot, for whatever reason, serve the full three-year term as ICC Chairperson then the APF would recommend to the ICC that the remainder of the term be filled by the Jordan National Centre for Human Rights.

- Welcomed the establishment of a Working Group on Migration and the election of a steering committee composed of Jordan, Nepal, Malaysia, Indonesia and the Republic of Korea.
- The decision to accept with appreciation the offer of the National Human Rights Commission of Thailand to host the Sixteenth Annual Meeting and Conference in 2011.

10. Welcomed the efforts of the Senior Executive Officers to contribute to the effective and efficient functioning of national institutions as well as to their close cooperation and coordination on issues of mutual interest and concern.

11. Welcomed the reports of APF members on their operations over the preceding year and commended them for their work. In particular welcomed the emphasis on subregional cooperation between NHRIs on thematic issues and capacity-building.

12. Welcomed the reports of the Governments of Australia, Nauru, New Zealand and Samoa and the intergovernmental organization of the Commonwealth Secretariat on the activities undertaken to protect and promote human rights including support for NHRIs. In particular they welcomed the commitments made by the Governments of Nauru and Samoa to actively explore the establishment of NHRIs and offered these Governments the support of the APF.

13. Welcomed the reports of NGOs/CSOs. Forum Councillors expressed their appreciation for the constructive and coordinated contribution of NGOs/CSOs, thanked NGOs/CSOs for their submissions, collective participation and advocacy at the meeting and stressed their commitment to meaningful dialogue and practical cooperation. Forum Councillors agreed to further consider:

- Providing a session for NGO/CSO input into the APF annual meeting in 2010
- The NGO/CSO recommendations to strengthen institutional protection of human rights in the areas of the establishment and enhancement of NHRIs; the establishment and enhancement of regional mechanisms; the integration of human rights mechanisms with the work of NHRIs; NGO/CSO engagement with the APF Conference and Meeting and the protection of human rights defenders
- The NGO/CSO recommendations on the role of NHRIs in combating corruption and the need for institutional transparency and in promoting freedom of religion and belief and the promotion of religious tolerance and coexistence
- The NGO/CSO recommendations on human rights defenders

14. Was informed of serious human rights violations in a number of States throughout the region, especially Myanmar, the Islamic Republic of Iran and the Occupied Palestinian Territory as a result of occupation, and the corresponding difficult situation faced by human rights defenders. NHRIs pledged to take all available steps to protect human rights defenders.

15. Considered the issue of Human Rights and Corruption and committed to undertake practical measures to combat corruption using a human rights-based approach and to promote awareness of the close linkages between corruption and human rights and the harmful effects of corruption on the enjoyment of civil, political, economic, social and cultural rights.

16. Considered the issue of Human Rights, Religion and Belief and the need for inter and intra-faith dialogue nationally, regionally and internationally to promote mutual

understanding and the protection and promotion of human rights and the value of using a human rights approach to balance potentially competing rights.

17. Acknowledged the service and contribution made by Professor Ahn Kyung-Whan, former Chairperson of the National Human Rights Commission of the Republic of Korea and Vice-Chairperson of the ICC.

Annex III

Draft notes on the Fifth Conference of the Arab National Human Rights Institutions on "Elections in the Arab World and their Impact on Human Rights", Amman, Jordan, 8–9 March 2009

Background

Under the patronage of H.E. Nader al-Dahabi, the Prime Minister of Jordan, a two-day conference on the impact of elections on human rights in the Arab world was organized by the **National Center for Human Rights of Jordan (NCHRJ)** in cooperation with the **Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)** in Amman, Jordan, from 8 to 9 March 2009. The Conference marked the fifth annual meeting of national human rights institutions (NHRIs) from the Arab Region. Between 70 and 80 participants attended the sessions on both days, amongst whom were representatives of national human rights institutions (NHRIs) from Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, the Occupied Palestinian Territory, Qatar, Saudi Arabia and Tunisia;[4] representatives of the countries which do not have NHRIs, such as Iraq and the United Arab Emirates, non-governmental organizations from Jordan, Iraq and Bahrain, United Nations agencies such as OHCHR, UNESCO and UNDP, as well as international organizations such as the National Democratic Institute (NDI), amongst many others.

The Conference was opened with remarks from **His Excellency Dr. Adnan Badran**, President of the Board of Trustees of the NCHRJ, **Mr. Gianni Magazzeni**, OHCHR Coordinator of the National Institutions Unit, and **His Excellency Dr. Boutros Boutros Ghali**, President of the National Council for Human Rights in Egypt. The opening session was attended by the **Jordanian Prime Minister, H.E. Nader al-Dahabi**.

Working sessions and discussion

The Conference was organized into seven working sessions, including a post-Conference event on Israeli violations of human rights in Gaza presented by the Independent Commission for Human Rights of the Occupied Palestinian Territory.

Each session was dedicated to a particular topic related to the protection of human rights at times of elections. While the first day explored a wide range of themes on elections and human rights including international standards pertaining to the organization and conduct of free and fair elections, the second day focused more specifically on the role of NHRIs in promoting free and fair elections. Each session began with presentations of one to three speakers on the given topic.

Sufficient time was allocated at the end of the presentations for general discussion, questions and comments. The speakers included members of NHRIs, independent researchers, and international electoral experts.

---

[4] These institutions have both varying records of cooperation with United Nations human rights machinery and different levels of compliance with the international standards relating to national human rights institutions ("the Paris Principles").

During the first session dedicated to the culture of elections and human rights in the Arab world, **Dr. Waleed Abdul Haai**, of NCHRJ, spoke of the effects of culture on the conduct of elections and protection of human rights during elections. He mentioned nationality laws and laws regulating the representation and voting rights of women as issues of concern that influence elections in the Arab world. The second presenter, **Mr. Michel Paternotre** of the Democracy Reporting International (DRI), reminded the participants of the international and regional standards, underlying in particular the importance of, inter alia, the 1966 International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) and the African Charter on Human and Peoples' Rights, as well as a number of so-called soft law documents, such as various statements and the 1948 Universal Declaration of Human Rights (UDHR), which jointly prescribe in some detail the requirements necessary for the establishment of fair, free, transparent and democratic elections.

The ensuing debate revolved around the issue of culture as one of the determinants that shape the law, politics and consequently elections in the Arab-speaking world.

The second and the third sessions were dedicated to the fairness, transparency, and integrity of elections as a requirement for good governance and respect of human rights.

Following **Dr. Ali al-Sawi's** presentation on legal guarantees for the protection of human rights during elections, **Mr. Mohammad Ojar**, of the Human Rights Advisory Council in Morocco, and **H.E. Ms. Asma Khader** of the NCHRJ, reflected on the linkages between elections and good governance, while noting the importance of the equality of inclusion and participation of women in the process of elections. **Ms. Khader** reiterated that democracy cannot exist without the participation and inclusion of women who, in some countries, constitute over 50 per cent of the overall population. In her presentation, she underlined the low percentages of women's participation in high government positions in the Arab world.

The last session of the first day was dedicated to the review of standards for monitoring and evaluating elections, and the two speakers, **Mr. Michel Paternotre** of DRI and **Mr. Jonathan Stonestreet** of the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) shared their experiences in international elections monitoring the purpose of which is to assist the countries to identify gaps and areas in need of improvement.

The second day was entirely devoted to the work of NHRIs and their roles in times of elections, exploring, in particular, the necessity for establishing partnerships with the civil society organizations and the strengthening of democratic culture before, during and after the elections.

The second day thus commenced with discussion on ways to strengthen relationships and partnerships with non-governmental sector. The speakers, **Dr. Hussam Badrawi** of the National Council for Human Rights in Egypt and **Mr. Oraiab al-Rantawi** of Al-Quds Research Center.

Jordan, discussed the role of NHRIs as an intermediary and link between the civil society and the government and their ability to support the advancement of the civil society sector by promoting human rights culture, raising awareness on the necessity for elections monitoring and engaging in education and training activities on elections monitoring for civil society organizations. **Mr. al-Rantawi** noted that the role of NHRIs starts with the law on elections and the need to ensure that electoral laws conform to international standards.

During the sixth session dedicated to the role of NHRIs prior, during and after elections, the representatives of NHRIs of Morocco, the Occupied Palestinian Territory and Jordan shared their experiences pertaining to the engagement of their respective NHRIs in elections advocacy, monitoring and follow-up. **Mr. Abderrazak Rouwane** of Morocco

described in some detail the organization and engagement of the Human Rights Advisory Council in Moroccan elections monitoring. **Mrs. Randa Al-Siniora** of the Occupied Palestinian Territory described the immense difficulties faced by the Palestinian elections observers during parliamentary and presidential elections in the occupied territories due to the severe limitation in access and movement across numerous checkpoints. **Dr. Ali al-Dabbas** of Jordan spoke of the engagement in advocacy (during and after the passing of the Jordanian electoral law) by the National Center for Human Rights and described the difficulties faced by the NCHRJ observers in terms of obtaining licenses and approval to access polling sites by Jordanian authorities.

OHCHR Regional Representative, **Mr. Fateh Azzam**, facilitated the last working session entitled "Next Steps for NHRIs: Identification of Challenges, Opportunities and the required Support: A Road-Map for the Future". During the session, the speakers, His Excellency **Dr. Muhyieddeen Touq**, Commissioner General of the National Center for Human Rights of Jordan, and **Mr. Habib Sleem** of the Higher Committee on Human Rights and Fundamental Freedoms of Tunisia (*Le Comité supérieur des droits de l'homme et des libertés fondamentales*) summarized the discussions and findings of the past two days, reiterating the need for closer partnerships with the civil society organizations, advocacy for clear legislations, importance of having NHRIs not shy away from complicated and sensitive issues and the need for the NHRIs to complement the good work of the civil society. Following their presentations, representatives of other NHRIs presented their proposals for future action and follow-up, adopting, towards the end of the session, a series of recommendations, as well as a concept of a letter on the recommendations to be shared with the participants, Arab States and Arab regional organizations. The Conference was closed by brief remarks by **His Excellency Dr. Muhyieddeen Touq** and **Mr. Gianni Magazzeni** of OHCHR.

Recommendations and final points

The following points related to the role of NHRIs in connection with elections were agreed upon:

1. To officially distribute the report and recommendations resulting from the Conference to the participants, States and regional Arab organizations;

2. To engage the ICC of NHRIs and regional coordinating bodies and other civil society organizations in connection with NHRI role in elections; i.e. developing election laws and election procedures;

3. Develop a database of NHRIs best practices and lessons learned in connection with elections;

4. To ensure relevant international standards for the holding of free and fair elections are reflected in domestic laws and practices and ensure that governments are provided with the necessary assistance concerning the conditions for holding free and fair elections;

5. To assist with the creation and development of independent electoral commissions;

6. To monitor the human rights aspects of election before and during the elections in cooperation with independent national and international observers;

7. To ensure follow-up action by the government and other State entities in connection with recommendations related to electorate laws and election procedures as well as those resulting from electoral observers missions;

8. To take a public stand on the conduct of elections and their results and publicize these stands in different fora;

9. To advocate the application of the principle of democratic change of government in conditions which respect the constitution;

10. To ensure that adequate training of relevant international standards is provided to national actors and civil society organizations.

The Conference has also adopted a letter which contains a set of recommendations regarding elections and democratic life, to be sent to the 21st Arab summit meeting which was due to be held in Doha, Qatar on 30 March 2009. Additionally, the Conference agreed to include a fixed agenda item under the title "review of implementations of previous recommendations" in the agenda of each conference. Consequently the NHRIs are requested to present a review of their implementation of the Amman conference in the next meeting in Morocco.

At the suggestion of the Moroccan representative, it was decided that the next, VI Conference of Arab NHRIs will be held in Morocco in 2010 on the theme of the role of NHRIs in strengthening the rule of law in the Arab region. The next Conference will also discuss the establishment of a so-called "troika", i.e., a secretariat composed of three members that would assist with organization of future NHRIs conferences.

Annex IV

Survey on national human rights institutions

Summary of the recommendations of a questionnaire addressed to national human rights institutions worldwide

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors, should support NHRIs to prioritize advocacy with their government for the revision and strengthening of the legal framework of those NHRIs established by an executive instrument. Recommendations from United Nations treaty bodies, the SPMHs, and the UPR in the Human Rights Council, as well as the ICC Sub-Committee on Accreditation may all support the expansion of the mandate of NHRIs.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors, should support activities that explore and gather best practice on the types of legal provisions (e.g. membership criteria, appointment processes) ensure the governing body is effective and diverse in practice. Data on other mechanisms of ensuring pluralism within an institution, beyond the composition of its governing body, would also be useful.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, interested donors, should support NHRIs to prioritize advocacy with governments for the revision and strengthening of procedural requirements for the selection and appointment of members.

Recommendation: as the ICC's General Observations state that dismissal or forced resignation of a member may result in a review of the institution's accreditation, strengthening legal requirements for dismissal (building on the best practice examples provided by respondents) should be a priority. OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should support NHRIs in securing such legal requirements.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors, should prioritize activities to develop the capacity of NHRIs to effectively manage the relationship with their relevant government department, including in budget allocation. In addition, they could also prioritize continued advocacy with member States to ensure they meet their obligation to provide adequate resources.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors, should prioritize further training and capacity development for NHRI staff across all levels. They should also prioritize support for institutions to develop human resource plans to increase staff effectiveness, career development and diversity.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should prioritize support to institutions to improve their accessibility, with a particular focus on reaching out to vulnerable groups.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should prioritize work with NHRIs, in the framework of the Nairobi Declaration, to effectively implement their core protection functions, particularly in detention monitoring. Follow-up research with NHRIs to collect best practice on collaboration and coordination with other visiting bodies is also important to explore, to address any potential protection gaps.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors, should prioritize further guidance to NHRIs in relation to their activities for human rights defenders, including by systematically collecting and disseminating examples of best practice. Capacity-building activities for NHRIs, particularly in Africa, to support human rights defenders (generally and in cases threat) should also be prioritized.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should prioritize support to institutions to develop strategies for follow-up where they do not exist and strengthen them where they do. Advocacy for strengthened legal frameworks that require the State to formally respond to institutions' recommendations is also another important medium- and long-term priority.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should consider providing support to NHRIs in this area, as well as developing mechanisms to encourage institutions to pool educational and research material.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should facilitate increased awareness raising for both NHRIs and NGOs on each others respective roles, for example through joint activities. Support for the strengthening of legal provisions that require NHRIs to establish formal relationships with civil society is also another important medium- and long-term priority (only 45 per cent of respondents indicated that their founding law contains such a provision).

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should facilitate and assist NHRIs direct engagement with these organizations, thus also increasing the level of awareness about the work of NHRIs.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should consider extending support to institutions to overcome budgetary constraints to improve participation rates in ICC events. Respondents also made a number of valuable suggestions on how to enhance the benefits of ICC meetings, which OHCHR should work with the ICC and the RCCs to implement.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should facilitate capacity-building missions, encourage increased cooperation and provide opportunities for working experiences with regional networks. Comments from respondents particularly noted the educational value in these types of activities. To facilitate this, such bodies may consider supporting the establishment and strengthening of regional and subregional networks of NHRIs.

Recommendation: OHCHR should further consult with NHRIs on their experiences of working with the United Nations at the country level, as respondents did not generally comment on this in their responses. Collecting examples of best practice in relation to coordination and collaboration between NHRIs and field presences would also be valuable.

Recommendation: OHCHR, UNDP, RCCs of NHRIs, and interested donors should prioritize continued training to NHRIs on the international human rights system. However, they should explore methods of doing so that are less resource-intensive for NHRIs and reach the broadest number of staff. This could include "train the trainers" workshops for identified focal points on international engagement and developing online or distance training materials.